اقتصاد

ما وراء التنقلات الكبرى

مدير في «الجمارك» لـ«الوطن»: لإتاحة الفرص أمام الكفاءات الجديدة

عبد الهادي شباط

نفّذت المديرية العامة للجمارك تنقلات شملت ٤٢ موظفاً لديها طالت مديري ورؤساء أقسام ومراقبين ومهندسين، وذلك بموجب القرار رقم ٨٠/ج ٢٠١٨ الذي وقّعه وزير المالية مأمون حمدان يوم الخميس الماضي (حصلت «الوطن» على نسخة منه)، وكان من أبرز الأسماء التي تضمنها القرار نقل مدير جمارك دمشق سامر سعد الدين إلى المجلس الاستشاري وتعيين مازن عيسى بدلاً منه، علماً بأن سعد الدين شغل وظيفة مدير جمارك دمشق منذ تموز العام الماضي بينما جاء المدير الحالي مازن عيسى من أمانة جمارك جديدة يابوس حيث كان أميناً لها.

يأتي هذا القرار بعد حركة التنقلات التي سجلتها الضابطات الجمركية مؤخراً والتي شملت معظم عناصر الضابطة الجمركية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير في الجمارك أن تلك التنقلات تأتي في إطار الحفاظ على حيوية العمل الجمركي وتعزيز الإدارات والأقسام المختلفة دوماً بكفاءات جديدة قادرة على رفع الأداء الجمركي، وتحقيق قيم مضافة في العمل الجمركي الذي يتطلب مهارات وخبرات خاصة في العمل، منوهاً بأن حركة التنقلات تحقق عدالة أوسع لجهة تأمين فرص أمام الكفاءات الجمركية في شغل المهام والإدارات الجمركية.

وبيّن أن الجمارك تعمل على العديد من الأولويات منها تحديث البيئة التشريعية الناظمة للعمل الجمركي عبر مشروع قانون الجمارك الذي بات جاهزاً ليعرض على مجلس الشعب لمناقشته والاطلاع عليه من أعضاء المجلس، إضافة إلى معالجة الكثير من القضايا المهمة في العمل الجمركي مثل إشكالية التلاعب بالبيانات الجمركية، لجهة عمل الإدارة على اتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بالحدّ من هذه الحالات مثل إصدار تعرفة جديدة تضمنت توحيد الرسوم المالية المفروضة على السلع والمواد، إضافة إلى تشكيل لجان تقوم بالتحقق من القيمة المالية المصرح عنها، حيث تعتمد الآلية المتّبعة في تنظيم البيان الجمركي بالمقام الأول على تحديد نوع البضاعة ومواصفاتها، ولائحة مفرداتها الكاملة المرفقة بالبيان، ومن ثم تحميل البضاعة بعد أن يتمّ أخذ عينات منها للتحليل المخبري ضمن مخابر الجمارك، لتأتي مرحلة التحديد إذا ما كانت البضاعة مطابقة أم غير مطابقة للمواصفة المعتمدة، وذلك من خلال اعتماد لائحة المفردات والفاتورة، إلى جانب شهادة المنشأ والبيان الجمركي وغيرها من الوثائق.

ولفت إلى أن الشروحات المرفقة بالبيان الجمركي المتضمنة وثائق وأوراقاً رسمية هي من اختصاص ومهام الجمارك، وليس التاجر أو المخلّص الجمركي، وأنه يترتب على التاجر التحقّق من هذه الشروحات والتدقيق فيها عند قبول البيان الجمركي من المخلّص، وأن مسؤولية المخلّص الجمركي تنتهي عند خروج البضاعة من الحرم الجمركي، وأن كل الإجراءات التي يتم العمل عليها تهدف إلى الحد من ظاهرة التهريب وعدم تحقق فوات على الخزينة العامة، عبر تحصيل الرسوم والضرائب المنصوص عليها أو عبر التسويات التي تعمل عليها الجمارك.

وحسب تقرير في الجمارك فإن نسبة ٩٥٪ من القضايا التي نظمتها مديرية مكافحة التهريب تمت المصالحة والتسوية عليها، وأن مرد ذلك يعود إلى دقة العمل وتقديم أدلة دامغة عن المخالفات في هذه القضايا.

قاض يقترح حبس «حرامي الكهرباء» ٣ أشهر ورفع الغرامة

خربوطلي لـ«الوطن»: لجنة لتعديل قانون الاستجرار غير المشروع

قصي المحمد

طالب القاضي المستشار محمود سليمان إجراء تعديلات على المرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠١٥ الخاص بآلية التعامل مع ظاهرة الاستجرار غير المشروع للكهرباء، وذلك من خلال زيادة عقوبة «الحرامية» من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر حتى السنة، إضافة إلى تشديد عقوبة مرتكب جرم الاستجرار غير المشروع للكهرباء في حالة التكرار.

وتضمنت الاقتراحات «حصلت (الوطن) على نسخة منها» إغلاق المنشأة التي تستجر التيار بطريقة غير مشروعة (تسرق الكهرباء)، مدة لا تزيد عن شهر وذلك بناء على طلب من الجهة المعنية بالاستثمار بدلاً من ١٥ يوماً، مشيراً إلى ضرورة أنّ يتم وضع جهاز رقابي حازم ينظر بهذه المخالفات والتشدد فيها في حال كان الفاعل عاملاً في الجهة المعنية بالاستثمار.

إضافة إلى التشديد بعقوبة الحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر وبالغرامة إذا كان المتلاعب بالعداد حرفياً أو فنياً أو أي شخصاً يمارس مثل هذا النشاط لمصلحة آخرين بمقابل أو من دون مقابل، كما بيّن ضرورة التشدد والتحقيق باسم من ساهم بالتلاعب بالعداد وبالاستجرار غير المشروع حتى تتم ملاحقته وإحالته على القضاء.

واقترح زيادة نسبة عناصر الضابطة العدلية أو من يبلغ عن جرم الاستجرار غير المشروع أو من يسهم في كشفه لتصبح بما لا يتجاوز ٣٠٠٠٠ ليرة سورية لعنصر الضابطة العدلية و١٥٠٠٠ ليرة سورية لأي من الآخرين، ما يزيد من إيرادات الضابطة العدلية تحصيناً لهم للقيام بعملهم بكل صدق وأمانة وعدم محاباة أحد.

ولفت إلى ضرورة إعطاء الضبط المنظم من الضابطة العدلية صفة «الرسمية»، أي لا يمكن الطعن فيه إلا بالتزوير، لأنه يلجأ بعض مرتكبي الجرم إلى عدم دفع المبالغ المترتبة عليهم خلال ثلاثة أشهر، ومن ثم يُحال ضبطهم على المحكمة حيث يقومون بتأمين بعض ضعاف النفوس من الشهود لنفي الجرم عنهم، وبذلك ينجو من العقوبة ويلحق الضرر بالمال العام.

إضافة لإعطاء صلاحية واسعة للضابطة العدلية وزيادة عدد عناصرها وانتقائهم من أحسن العناصر كفاءة و نزاهة واستمرار حملاتهم التفتيشية، مع التوجيه بعدم تشميل جرم الاستجرار غير المشروع للكهرباء بقوانين العفو، ومتابعة الدعوى واتخاذ التدابير اللازمة على الفاعل وذلك بإلقاء الحجز الاحتياطي على أمواله، تأميناً لتحصيل المبالغ والتعويضات المترتبة عليه نتيجة الاستجرار غير المشروع للكهرباء.

وتعليقاً على تلك المقترحات، صرّح وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي لـ«الوطن» بأنّ الوزارة أخذت تلك المطالبات بعين الاعتبار، مبيناً أنّه تم تشكيل لجنة خاصة لمتابعة التعديل المطروح وسيتم التوضيح أكثر عن تفاصيل عملها خلال الأيام القليلة القادمة، (أي إنّ تعديل المرسوم ٣٥ على طاولة الدراسة حالياً).

هذا وأرجع القاضي محمود سليمان «سرقة الكهرباء» إلى أسباب اجتماعية واقتصادية منها ظهور مناطق المخالفات بشكل فجائي وغير مدروس، وإلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية التي يعتمد عليها المواطن (المازوت والغاز المنزلي) مقارنة بالكهرباء التي توفر سهولة استخدام للمواطن لأغراض التدفئة وتسخين المياه.

وأشار سليمان إلى حالات الطمع والجشع لدى بعض أصحاب المهن التجارية والصناعية والسياحية، وذلك لتقليل تكاليف إنتاج خدماتهم وبضائعهم، وقلة الوعي والإحساس بالمسؤولية لدى بعض ضعاف النفوس، وسهولة التعدي على الشبكة الكهربائية في بعض المناطق، وعدم تحصين الشبكات والعدادات بوضعها ضمن مكان مقفل وآمن.

أمين «اتحاد التأمين» ينفي تأجيل براءة الذمة لإلزامي السيارات

الوطن

نفى الأمين العام للاتحاد السوري لشركات التأمين محمد عبادة مراد ما يدور حول تأجيل نفاذ قرار الحكومة بضرورة الحصول على براءة ذمة من إدارة المرور خاصة بالمركبة المراد التأمين عليها مع منتصف الشهر الجاري، كما يتداول حالياً في الوسط التأميني، مبيناً أنه لم يصدر عن الحكومة ما يخالف هذا القرار وأن الاتحاد سوف يعمل بالتنسيق مع شركات التأمين على تطبيق التعليمات الواردة بالقرار الحكومي حول طلب براءة ذمة خاصة بالمركبة قبل التأمين الإلزامي عليها.

كما نفى أيضاً العمل على توفير الحصول على براءة الذمة من المكان نفسه الذي يرغب المؤمن فيه التأمين على مركبته، عبر إحداث كوه خاصة لمنح براءة الذمة الخاصة بالمركبة، مبيناً أن مثل هذا الإجراء يحتاج إلى تنسيق بين وزارة المالية ووزارة الداخلية، والعمل على تأمين مستلزمات إنجاز هذه الخدمة.

وكان مدير في قطاع التأمين أكد لـ«الوطن» أن هناك مشروعاً قيد البحث لإحداث نقاط استعلام وسداد للمخالفات المرورية والغرامات المترتبة عليها حيث يمكن توزيع مثل هذه النقاط في مكاتب الاتحاد السوري لشركات التأمين أو لدى بعض المكاتب الحكومية، لتوفير خدمة الاستعلام عن المخالفة وقيمتها وإمكانية السداد في هذه النقاط، حيث تتولى هيئة الإشراف على التأمين صياغة الضوابط والمعايير اللازمة لتنفيذ مثل هذه الخدمة، بينما تتولى شركة مدارات تنفيذ الخدمة عبر الربط مع إدارة المرور، حيث تكون هذه الخدمة ضمن حزمة خدمات عين الهيئة التي تم إطلاقها خلال الفترة الماضية.

وتوقع المدير أنه يمكن أن يبصر هذا المشروع النور خلال فترة بسيطة، حيث يعتمد ذلك على مدى الجدية بالموضوع ومرونة الأنظمة والقوانين الخاصة بمثل هذا التطبيق، وهو ما يحتاج إلى تعاون وتنسيق بين وزارة المالية وإدارة المرور.

ويعتبر هذا الإجراء في حال تم تحقيقه حلاً لمشكلة الازدحام أمام كوات المرور لطلب براءة الذمة من أصحاب المركبات المنتهية مدة التأمين الإلزامي الخاصة بمركبتهم.

ويشار إلى أن الاتحاد أصدر تعميماً ألزم فيه جميع المتقدمين بالحصول على التأمين الإلزامي السنوي للسيارات، ابتداء من ١٥ الشهر الجاري بالأوراق المطلوبة لمن يرغب في التقدم بالتأمين الإلزامي للسيارات: بطاقة شخصية، وشهادة سير للمركبة (المكانيك)، وبراءة ذمة مالية من المرور التي تعطى للمركبة في حال عدم وجود مخالفات بحقها، علماً بأن براءة الذمة من المرور لا تعطى للمركبة في حال وجود مخالفات وخاصة الغيابية منها مما يجب على صاحب المركبة دفع جميع المخالفات والغرامات في فروع المرور للحصول عليها.

٣ مصارف سجلت خسائر و١٠ ربحت وسط استقرار في سعر الصرف

انخفاض الأرباح الصافية للمصارف الخاصة بنسبة ٢٠ بالمئة في النصف الأول من ٢٠١٨

علي محمود محمد

حققت المصارف الخاصة العاملة في سورية ربحاً صافياً بنحو ٦,٩ مليارات ليرة سورية خلال النصف الأول من ٢٠١٨، وذلك منخفضاً بنسبة نحو ٢٠ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي (٢٠١٧) حيث بلغت ٨,٧ مليارات ليرة، إثر تراجع أرباح بعض المصارف بنسبة ملموسة، علماً بأن هذه البيانات تشمل ١٣ مصرفاً باستثناء بنك سورية والخليج الذي لم ينشر بياناته المالية حتى تاريخه.

ومن خلال تحليل بسيط للقوائم المالية للمصارف السورية الخاصة (التقليدية والإسلامية) للنصف الأول من العام ٢٠١٨ تبين أن الأرباح أو الخسائر غير المحققة التي كانت تظهر في قوائم الدخل نتيجة إعادة تقييم مركز القطع البنيوي قد تلاشت في معظم المصارف وذلك لاستقرار سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار عند مستوى ٤٣٦ ليرة للدولار، باستثناء ٣ مصارف خاصة حققت خسارة، وهي المصرف الدولي للتجارة والتمويل بواقع ٨٤,٦ مليون ليرة سورية، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنحو ٨,٤ ملايين ليرة سورية، وبنك سورية الدولي الإسلامي بحوالى ١٦٠,٣ مليون ليرة سورية.

فوائد

يظهر التحليل أن المصارف التقليدية العشرة (باستثناء مصرف سورية والخليج) قد حققت فوائد دائنة على تسهيلاتها الائتمانية بحوالى ١٩,٣ مليار ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٨ مقارنة مع ١٧,٢ مليار ليرة سورية في الفترة نفسها من العام ٢٠١٧، أي إن الفوائد الدائنة قد ارتفعت بنسبة ١٢,٣ بالمئة بين فترتي الدراسة، وهذه الفوائد تختلف من مصرف لآخر على تسليفاته بالليرة السورية والعملات الأجنبية وهي خاضعة للمنافسة بين المصارف.

أما بالنسبة للفوائد المدينة المدفوعة على أرصدة الودائع المودعة من العملاء والمصارف الأخرى فقد بلغت خلال النصف الأول من العام ٢٠١٨ نحو ٩,٤ مليارات ليرة سورية مقارنة مع ٦,٧ مليارات ليرة سورية في النصف الأول من العام ٢٠١٧، أي إن الفوائد المدينة قد ارتفعت بنسبة ٤١,٥ بالمئة بين فترتي الدراسة، وهذه الفوائد محددة بقرار من المصرف المركزي حيث تختلف الفائدة تبعاً لمدة ربط الوديعة لدى المصرف، ما يدل على نمو حجم الودائع لدى المصارف وبالأخص الودائع الطويلة الأجل (٦ أشهر- عام).

ويأتي في مقدمة المصارف الحاصلة على أكبر رقم للفوائد الدائنة خلال ٦ أشهر من العام ٢٠١٨ مصرف بيمو السعودي الفرنسي حيث بلغت فوائده الدائنة ٥,٧ مليارات ليرة سورية، بينما كانت فوائده المدينة بحدود ٤,٣ مليارات ليرة سورية، فيما كان بنك الأردن أقل المصارف التقليدية تحصيلاً للفوائد الدائنة بواقع ٦٨٨,٨ مليون ليرة سورية بينما كانت فوائده المدينة بحدود ٧١١ مليون ليرة سورية.

أما في المصارف الإسلامية فقد بلغ إجمالي إيرادات الاستثمارات المشتركة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة حوالى ٧,١ مليارات ليرة سورية في النصف الأول من العام ٢٠١٨ مقارنة مع ٦,٣ مليارات ليرة سورية في الفترة نفسها من العام ٢٠١٧، وحل بنك سورية الدولي الإسلامي أولا بإيرادات بلغت ٢,٩ مليار ليرة سورية، فيما بلغت إيرادات بنك الشام حوالى ٢,٢ مليار ليرة سورية أما بنك البركة فبلغت ٢,١ مليار ليرة سورية.

ربح صافٍ

عند الاطلاع على القوائم المالية للمصارف الخاصة التقليدية في سورية (١٠ مصارف خاصة حيث لم يفصح بنك سورية والخليج بنهاية النصف الأول من العام ٢٠١٨ نلاحظ تحقيق ٨ مصارف خاصة لأرباح صافية بلغت بشكل إجمالي ٣,٨ مليارات ليرة سورية، بينما حقق ٣ مصارف لخسائر بلغت ٩٩٥ مليون ليرة سورية، أي إن أرباح القطاع المصرفي التقليدي خلال ٦ أشهر من العام ٢٠١٨ بلغت نحو ٢,٨ مليار ليرة سورية.

وبمقارنة هذا الأداء مع أداء المصارف خلال النصف الأول من العام ٢٠١٧ نلاحظ انخفاض أرباح القطاع المصرفي الخاص التقليدي بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ بنسبة ٣٨,٥ بالمئة عما كانت عليه بنهاية النصف الأول ٢٠١٧ حيث بلغت أرباح المصارف بشكل إجمالي حينذاك حوالى ٤,٦ مليارات ليرة سورية ويُعزى السبب الرئيس في ذلك إلى انخفاض أرباح بنك سورية والمهجر بين فترتي الدراسة بنسبة ٥٨ بالمئة.

هنا لابد من توضيح أن صافي ربح المصرف هو عبارة عن دخله التشغيلي بعد حسم نفقات الموظفين واستهلاكات الموجودات الثابتة وإطفاءات الموجودات غير الثابتة، إضافة إلى مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والمخصصات المتنوعة وضريبة الدخل.

«التقليدية» بالترتيب

ووفقاً للبيانات المالية فقد كان بنك بيمو السعودي الفرنسي أعلى المصارف التقليدية ربحاً خلال ٦ أشهر من العام ٢٠١٨ بأرباح بلغت ١,٣ مليار ليرة سورية (منخفضاً بنسبة ١٧ بالمئة عن أرباح النصف الأول ٢٠١٧)، ثم بنك سورية والمهجر بواقع ٩٥٩ مليون ليرة سورية (منخفضاً بنسبة ٥٨ بالمئة عن أرباح النصف الأول ٢٠١٧)، ثم المصرف الدولي للتجارة والتمويل بربح ٥٧٥ مليون ليرة سورية (منخفضاً بنسبة ٢٥ بالمئة عن أرباح النصف الأول ٢٠١٧)، ورابعاً مصرف عودة سورية بأرباح بلغت ٣٦٠ مليون ليرة سورية (مرتفعاً بنسبة ١٥,٢ بالمئة عن أرباح النصف الأول ٢٠١٧).

وجاء خامساً بنك الشرق بأرباح بلغت ٣٠٠,٧ مليون ليرة سورية (مرتفعاً بنسبة ١٤٤ بالمئة عن أرباح النصف الأول ٢٠١٧)، وسادساً بنك قطر الوطني بأرباح بلغت ١٧٠,٤ مليون ليرة سورية (مرتفعاً بنسبة ١٠٧ بالمئة عن أرباح النصف الأول ٢٠١٧)، وحل سابعاً بنك الأردن بأرباح بلغت ٧١,٨ مليون ليرة سورية، بينما كانت خسارته بواقع ١٣٢ مليون ليرة سورية في النصف الأول ٢٠١٧، وثامناً كان مصرف فرنسبنك سورية بأرباح بلغت ٥٠ مليون ليرة سورية (منخفضاً بنسبة ٨٣ بالمئة عن أرباح النصف الأول ٢٠١٧)، أما بنك بيبلوس سورية فقد حقق خسارة بواقع ٢٠٦ مليون ليرة سورية مقابل أرباحه في الفترة نفسها من العام ٢٠١٧ والبالغة حينها ١١٤ مليون ليرة سورية، وكذلك فقد حقق البنك العربي خسارة بواقع ٧٨٩ مليون ليرة سورية والذي كان قد خسر في الفترة نفسها من العام ٢٠١٧ حوالى ٨٦٣ مليون ليرة سورية.

«الإسلامية» بالترتيب

هذا وحققت المصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في السوق السورية ربحاً صافياً قدره ٤,١١ مليارات ليرة سورية خلال ٦ أشهر من العام ٢٠١٨ وذلك مقارنة مع أرباح ٤,١ مليارات ل.س خلال ٦ أشهر من العام ٢٠١٧، أي بنسبة ارتفاع بلغت ٠,٢٨ بالمئة، وكان بنك البركة أكبر البنوك الإسلامية ربحاً حيث بلغت أرباحه حوالى ٢,٤ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٣٣,٥ بالمئة عن أرباح النصف الأول ٢٠١٧)، وبلغت أرباح بنك سورية الدولي الإسلامي حوالى ١,٦ مليار ل.س (مرتفعاً بنسبة ٣٧ بالمئة عن أرباح النصف الأول ٢٠١٧)، أما بنك الشام الإسلامي فقد حقق ربحاً بنهاية النصف الأول ٢٠١٨ قدره ١٨٢ مليون ل.س (منخفضاً بنسبة ٨٥ بالمئة عن أرباح النصف الأول ٢٠١٧).

ربح تشغيلي

بلغت الأرباح التشغيلية لجميع المصارف الخاصة التقليدية (عدا مصرف سورية والخليج) خلال ٦ أشهر من العام ٢٠١٨ حوالى ١٤,٢ مليار ليرة سورية، حيث لم تسجل أي خسارة تشغيلية لأي مصرف خاص، وهذا دليل إضافي على سلامة القطاع المصرفي الخاص وصموده وتجاوزه لجميع الصعوبات التي اعترضت عمله خلال الأزمة واستمراره بتقديم خدماته وممارسة نشاطه حتى باتت أرقامه تظهر حقيقة نشاطه بعيداً عن أي أرباح غير محققة نتيجة تقييم مركز القطع البنيوي.

وهنا لابد من التوضيح بأن الدخل التشغيلي هو دخل المصرف المتأتي من صافي إيرادات الفوائد وصافي إيرادات العمولات والرسوم، وصافي أرباح تشغيلية ناتجة عن تقييم العملات الأجنبية ومن خسائر أو أرباح غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنيوي، إضافةً إلى أرباح موجودات مالية للمتاجرة أو متوافرة للبيع والإيرادات التشغيلية الأخرى.

وكان بنك بيمو السعودي الفرنسي أعلى المصارف التقليدية ربحاً تشغيلياً في النصف الأول من العام ٢٠١٨ بواقع ٤,٩٦ مليارات ليرة سورية مقارنة مع ٤,٨ مليارات ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٧ حيث بلغت خسائره غير المحققة بسبب تقييم مركز القطع البنيوي آنذاك حوالى ٨,٤ ملايين ليرة سورية، وحل ثانياً البنك الدولي للتجارة والتمويل بربح تشغيلي قدره ١,٩٦ مليار ل.س مقارنة مع ٢,٢ مليار ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٧ حيث بلغت خسائره غير المحققة جراء تقييم مركز القطع البنيوي آنذاك حوالى ٨٤,٦ مليون ليرة سورية، وكان ثالثاً بنك سورية والمهجر بربح تشغيلي بلغ ١,٤٤ مليار ليرة سورية مقارنة مع ١,٧٥ مليار ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٧.

ورابعاً حلّ بنك الشرق بواقع ١,٠٩ مليار ليرة سورية مقارنة مع ٨٢٩ مليون ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٧، وحل خامساً بنك قطر الوطني بواقع ١,٠٨ مليار ليرة سورية مقارنة مع ٩٨٠ مليون ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٧، وسادساً بنك عودة سورية بواقع ١,٠٣ مليار ليرة سورية مقارنة مع ١,٠٦ مليار ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٧، بينما كان مصرف فرنسبنك سورية في المرتبة السابعة بربح تشغيلي قدره ٩٥٣ مليون ليرة سورية مقارنة مع ١,٤ مليار ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٧، أما ثامناً فكان بنك بيبلوس بواقع ٧٤٠ مليون ليرة سورية مقارنة مع ٧٥٧ مليون ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٧، والبنك العربي حل تاسعاً بربح تشغيلي قدره ٦٢٣ مليون ليرة سورية مقارنة مع ٦٨٣ مليون ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٧، وكان بنك الأردن سورية هو أقل المصارف تحقيقاً لأرباح تشغيلية بربح بلغ ٢٦٣ مليون ليرة سورية مقارنة مع ٣١٦ مليون ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٧.

هذا وبلغت الأرباح التشغيلية للمصارف الإسلامية الثلاثة العاملة في السوق السورية في النصف الأول من العام ٢٠١٨ نحو ١١,٥ مليار ليرة سورية مرتفعاً بنسبة ٨,٤ بالمئة عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام ٢٠١٧ والبالغة حينها ١٠,٦ مليار ليرة سورية.

وحلّ بنك البركة أولاً في المصارف الاسلامية بربح تشغيلي بواقع ٤,٨ مليارات ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٨ مقارنة مع ٣,٩٥ مليارات ليرة سورية في الفترة نفسها من العام ٢٠١٧، تلاه بنك سورية الاسلامي بربح تشغيلي بواقع ٤,٤ مليارات ليرة سورية مقارنة مع ٣,٤ مليارات ليرة سورية في ٦ أشهر من العام ٢٠١٧، ثم بنك الشام الإسلامي بربح تشغيلي قدره ٢,٢٥ مليار ليرة سورية منخفضاً بنسبة ٢٩ بالمئة عن الفترة نفسها من العام ٢٠١٧ والبالغة حينها ٣,٢ مليارات ليرة سورية.